خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكلة البطالة

د. ستار جبار خليل
مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

المقدمة

أولت الكثير من دول العالم اهتماماً استثنائياً للتعليم، لكي تجعل من خريجي جامعاتها ومعاهدها أكثر قدرة للتكيف مع المتطلبات والتطورات الجديدة في سوق العمل لاسيما وان العلاقة بين الموارد البشرية والتنمية المستدامة، لا تقتصر على حجم هذه الموارد فحسب، وانما تتوقف على نوعيتها من حيث قدراتها التعليمية وكفاءتها المهنية المواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي.

واذا كانت هذه قاعدة عامة، يمكن تعميمها اليوم على دول كثيرة، فأنها قد تختلف بالنسبة للعراق الذي تميز تاريخه السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاصر على مدى اكثر من ربع قرن مضى بظروف استثنائية لم تشهد الاستقرار.

في ضوء هذا الواقع، عانى الخريجون في العراق –حالهم حال أغلب شرائح المجتمع– من تراكم النتائج السيئة للسياسات الحكومية السابقة، بل وحتى في ظل الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال، فعلى مدى السنوات القريبة الماضية، كان الخريجون يساقون الى الحروب بعيداً عن الاهتمام بمؤهلاتهم العلمية، وعندما انتهت هذه الحروب، كانت البطالة بانتظارهم بعد ان عجز سوق العمل عن استيعابهم، فباتوا جزءاً مهماً من مكونات جيش العاطلين، الذي ينوء بعبء حمله الاقتصاد العراقي المثقل أصلاً بمشاكله وازمته المعروفة.

لذلك فان هذا البحث يستهدف دراسة ظاهرة بطالة خريجي الجامعات العراقية –وبضمنهم خريجي الكليات التقنية والأهلية– وأسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وما يمكن اقتراحه لمعالجتها أو الحد منها، من خلال المحاور الآتية:–

أولاً : أهمية التعليم ودوره في التنمية البشرية المستدامة.

ثانياً : الواقع المعاصر للتعليم الجامعي في العراق.

ثالثاً : واقع بطالة الخريجين وأسبابها.

رابعاً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً : معالجات مقترحة للحد من بطالة الخريجين.

أولاً / أهمية التعليم ودوره في التنمية البشرية المستدامة

للتعليم –بشكل عام– دور بارز في حياة الأفراد، لكونه يساهم في تنمية قدراتهم ويفعل دورهم في المجتمع، أما التعليم الجامعي فانه يرتبط بعملية تكوين المهارات وتنميتها، اذ يُعد المصدر الأساسي المنظم لتوافر فئة الاختصاصيين والاداريين في المجالات الانتاجية والخدمية كافة.

1) الأهمية الاقتصادية للتعليم

لاشك في ان للتعليم أهمية اقتصادية بالغة، ذلك ان الصلة الايجابية بين التعليم الموجه اقتصادياً وبين التنمية الاقتصادية أمر لا جدال فيه، وهذا ما دعا رجال الاقتصاد ومفكريه الى الاهتمام به منذ اكثر من قرنين مضت.

فلقد آشار الاقتصادي المعروف آدم سمث A.Smith، الى أهمية التعليم ودعا الى ضرورة الاهتمام به لأنه (المجال الذي يمنع فساد الطبقة العاملة ويعمل بالتالي على المساهمة كعنصر فعال في الاستقرار السياسي والاجتماعي)[1]، ولهذا اعتبر اكتساب المهارات والخبرات احدى صور الاستثمار ذات المردود الفعال. وفي هذا المجال كتب الفرد مارشال A.Marsil– في وقت من الاقات– يقول: (ان الحكمة من صرف الاموال العامة والخاصة على التعليم يجب أن لا تقاس بالفوائد المباشرة فقط، فالتعليم مربح كمجرد استثمار يهدف الى اعطاء الجماهير فرصاً كبيرة للبدء بتحرير طاقاتهم الكامنة)[2].

وهكذا يُعد الانفاق على التعليم استثماراً رأسمالياً يزيد من الناتج، طالما ان القدرات المكتسبة ليست مجانية، انما ذات تكلفة تمثل في جوهرها استثماراً في راس المال البشري Human Capital، الذي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أشار خبراء الاقتصاد الى ان انتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة (30%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية، وما يقارب (320%) بعد دراسة مدتها (12) عاماً، و(600%) بعد الدراسة الجامعية[3].

ومن الدراسات التي اكدت القيمة الاستثمارية للتربية والتعليم، هي الدراسات التي قام بها جاري بيكر G. Becker وميلر Miller وثيودور شولتز T. Shutz.

فقد قام كل من (بيكر وميلر) في دراسة مشتركة، بوضع تقديرات لعائد التعليم في المراحل المختلفة، وظهر من دراستهما: ان الفرق بين عائد التعليم العالي عن التعليم الثانوي يقدر بحوالي مائة ألف دولار من الدخل الكلي على مدى الحياة، حسب التقديرات التي توصلا اليها وقت اجراء دراستهما، كما قام (بيكر) في عام 1950، بدراسة اثبت فيها ان الاستثمار في مجال التعليم يعود بعائد يقدر بـ (11%) سنوياً من قيمة الاستثمار الموضوع فيه[4].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول، ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والمعرفة من جهة، والقدرة الانتاجية من جهة اخرى، ويزداد هذا الارتباط في النشاطات الانتاجية عالية القيمة التي تعتمد وبدرجة كبيرة على كثافة المعرفة والقدرات المبنية عليها، لذلك فان قلة المعرفة وانخفاض مستويات التعليم وركودها يؤدي بالدول التي تعاني منها الى ضعف القدرة الانتاجية فيها[5]. وبهذا المعنى، وتأكيداً على مضمونه، فقد آشار مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في القاهرة عام 1966، الى ان (مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملاً رئيسياً للتقدم.... وان النقص في العمل المؤهل والخبرة التكتيكية هو السبب الرئيس الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة)[6].

2) دور التعليم في تعزيز التنمية البشرية المستدامة

لقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل انسان في التعليم وعلى ضرورة اتاحة فرصة التعليم المتكافئة للجميع وتوجيه التعليم نحو بناء وصقل شخصية الفرد واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية. ولذلك يمكن اعتبار التعليم وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي، وانطلاق الفئات الاجتماعية المهمشة من اطار الفقر والجهل للمساهمة بشكل فاعل في الحياة.

وعندما بدأت الأمم المتحدة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تروج لمفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفها مقياساً لرفاه البشرية، فأنها اردات بذلك تعزيز قدرات البشر في مجال

الصحة والتعليم والحصول على الموارد، ولذلك عرف تقرير التنمية البشرية الذي صدر عن البرنامج الانمائي في عام 990، التنمية البشرية بأنها: عملية توسيع خيارات الناس، التي حددها بثلاثة[7]:-

- ان يحيا الانسان حياة طويلة (الصحة).
- ان يكتسب المعرفة (التعليم).
- ان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم.

وهكذا، أصبح التعليم خياراً أساسياً من خيارات تحقيق التنمية البشرية المستدامة، واذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، سوف تظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها، وقد دعم هذا التوجه، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، الذي جرى فيه التركيز على التعليم لتأثيره القوي في زيادة الوعي والقدرة على الاتصال وتحقيق مستويات أفضل للصحة ولعلاقته المباشرة مع مختلف القضايا الديمغرافية.

أما التدريب، فهو الآخر، يؤدي دوراً في تكوين وتنمية القدرات البشرية، وتتأتى أهميته من كونه يكمل دور التعليم في تكوين المهارات وتنميتها، وان كليهما يستهدف توافر القوى العاملة المزودة بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات النشاطات الاقتصادية المختلفة، وان الحاجة للتدريب تنشأ عن ظروف التطور العلمي والتكنولوجي التي تستدعي تكوين مهارات جديدة لتتماشى وهذا التطور[8].

لقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1997، على ان معدل الأمية بين البالغين في العراق (42%)، وان نسبة الاطفال الذين لا يصلون الى الصف الخامس الابتدائي (28%)، وتصل نسبة عدم القراءة والكتابة بين الاناث الى (55%)[9]، هذا في الوقت الذي كان العراق قد حصل فيه، على جائزة منظمة اليونسكو عام 1979، في القضاء على الأمية، الذي جرى في حينه ضمن مشروع وطني واسع، عُرف بـ (الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية).

في ضوء المؤشرات اعلاه، لا يمكن التوقع بالحصول على مردود ايجابي في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، اذ لا استدامة مع هكذا بيانات سلبية، ما لم يتم استحداث برنامج وطني آخر يعمل على تقويض أسس هذا الجهل وهذا التخلف.

ان التعليم يمكن له أن يؤدي دوراً متميزاً في التنمية البشرية اذا ما تم اتاحة فرص التعليم أمام الجميع، يرافق ذلك اهتمام بنوعيته، واذا ما تم تنمية المهارات التي تسهم في زيادة الانتاج وخفض التكاليف، ومن ثم فأنه يساهم فعلياً في تحسين نوعية الانتاج، ثم ان التعليم والتدريب وتكوين المهارات لابد وان ينعكس ايجابياً في تشغيل العاطلين عن العمل وضمان كفاءة سياسة التشغيل،

وهذا لا يتم إلا اذا نظرنا الى تكلفة التعليم والتدريب بوصفها استثماراً سليماً لأي مجتمع، حيث انها تضمن النمو والتنمية وجودة الحياة للجميع، واذا لم تتوافر المهارات البشرية المحسنة، فأن رأس مال الموارد البشرية يمكن أن يتخلف كثيراً، الأمر الذي سيؤدي الى تهميشه وعزله من الناحيتين الفكرية والاقتصادية[10].

وفي ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، فالمشاركة في الاقتصاد العالمي تقتضي مجموعة جديدة من المهارات البشرية، بل الذين يرغبون في الاستفادة من الاقتصاد الجديد يجب أن يحصلوا على تعليم جيد ويكونوا قادرين على الاستقلال الفكري اكثر مما كان مطلوباً سابقاً، كذلك مرنين وقادرين على مواصلة التعلم الى ما بعد الحدود التقليدية للتعليم المدرسي بكثير[11].

ثانياً / الواقع المعاصر للتعليم الجامعي في العراق

بلغ عدد الجامعات العراقية (19) جامعة لغاية بداية عام 2004، موزعة بواقع (5) جامعات في بغداد، و(14) جامعة في محافظات القطر، وهناك (9) كليات تقنية تابعة الى هيئة التعليم التقني، علاوة على (27) معهداً. أما الكليات الاهلية فيوجد منها في العراق (13) كلية أهلية جامعة.

على العموم، فأن الدولة لغاية عام 2004، تلتزم بالتعليم المجاني ازاء طلبة الجامعات الرسمية (الدراسة الصباحية)، بينما تستوفي اجور الدراسة المسائية من الطلبة المنتسبين اليها، والسياسة المتبعة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي قبول جميع خريجي الدراسة الاعدادية (العلمي والادبي) في الكليات والمعاهد، وعادة ما تكون نسبة المتقدمين للقبول المركزي (100%)، أما بالنسبة للدراسات المهنية (الصناعة، الزراعة، التجارة)، فأن الدولة غير ملزمة إلا بقبول (5%) منهم فقط.

ويلاحظ ان اعداد الطلبة في الجامعات والمعاهد العراقية ضئيل جداً عند الأخذ بالفئة العمرية (18–23)، والتي تشكل (14%) من سكان العراق البالغ عددهم (25) مليون نسمة، اذ ان نسبة الطلبة تمثل (1.4%) من السكان، أي (10%) من الفئة العمرية المذكورة، لذا فأن عدد الطلبة في الجامعات والمعاهد يعتبر ضئيلاً جداً عند المقارنة مع نسبة الطلبة في الجامعات والمعاهد في دول العالم التي تصل الى (40%)[12].

لقد مر العراق –كما هو معروف– بظروف صعبة منذ عام 1980 ولغاية 2004، والتي كانت ابرز ملامحها، الحروب والحصار الاقتصادي وعدم استقرار وتوازن السياسيات الحكومية في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والانحياز لصالح الانفاق والتصنيع العسكري، وقد انعكست هذه الظروف سلبياً على قطاع التربية والتعليم بشكل عام، وعلى التعليم العالي بشكل خاص، لذلك عانى التعليم العالي من اشكاليات كثير، لعل من ابرزها:

1. عزل العراق عن العالم الخارجي بفعل الحصار الاقتصادي، مما أدى الى عدم متابعة التطورات العلمية الحديثة.
2. هجرة العقول العراقية الى الخارج، بعد ان مثل العراق بيئة طاردة لكفاءاته العلمية، لأسباب مختلفة منها: تدهور المستوى المعيشي وتآكل القيمة الحقيقية للاجور والمرتبات، السياسات الحكومية الضاغطة، عدم توافر بيئة علمية مشجعة على البحث العلمي...الخ.
3. سَوْق خريجي الجامعات الى الخدمة العسكرية لسنوات غير محددة، مما اثر على المستوى التعليمي والمهاري الذي تلقوه في سنوات الدراسة.
4. انخفاض حجم الانفاق على التعليم بسبب النفقات العسكرية الباهضة والمتزايدة، مما أدى الى استنزاف موارد العراق المالية في حروب لا طائل من ورائها.
5. عم تطور المناهج الدراسية نوعياً، اذ قد تمر سنوات طويلة دون تغيير مفرداتها، مما جعلها تتميز بالجمود وعدم مواكبة التطورات العلمية المعاصرة.
6. ضعف في تطور الكثير من التدريسيين، لاسباب مختلفة منها: عدم توافر البيئة العلمية المشجعة، عدم السماح لكثير منهم بالسفر خارج العراق للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، شيوع حالة الاحباط لديهم،...الخ.
7. ضعف رغبة الخريجين بالعمل في الوظائف الحكومية جراء تدني مستويات الاجور والرواتب.
8. لم يكن هناك توافق واضح بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
9. تسرب اعداد كثيرة من الطلبة من الدراسة بمستوياتها المختلفة جراء الظروف الاقتصادية الصعبة وتدهور المستوى المعيشي للعائلة العراقية، وارتفاع معدلات عبء الاعالة، مما اضطر الكثير من الطلبة أما الى تأجيل دراستهم أو التخلي عنها لغرض العمل، ومع التحفظ على بعض البيانات المنشورة، يمكن القول ان الجدول رقم (1) قد يوضح التسرب من الدراسة مع تقدم المراحل أو المستويات الدراسية.

جدول (1)

اعداد الطلبة في العراق حسب المراحل (%)

الابتدائية	المتوسطة	الاعدادية	المعهد	الجامعة	التعليم العالي
27.6	16.8	13.7	8.8	9.6	0.9

المصدر: موقع IRI على شبكة الانترنيت، www.iri.org

ويمكننا التعرف اكثر على واقع التعليم الجامعي من خلال اعداد الطلبة المقبولين والخريجين لسنوات مختلفة وعلى النحو الآتي:-

1) المقبولون في الجامعات والكليات الآخرى

يوضح الجدول رقم (2) أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكلية الأهلية، ومع استثناء المقبولين في المعاهد التقنية، نلاحظ ما يأتي:-

أ) المقبولون في الجامعات:

يظهر ان المقبولين في الجامعات كانت أعدادهم في تزايد مستمر، ومع استثناء العام الدراسي 1999-2000، فقد ازدادت أعدادهم من (27025) آلف طالب وطالبة في العام 1993-1994، الى (62883) ألف طالب وطالبة في العام 2003-2004، ولعل هذه الزيادة تفسر فعلاً توجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الرامية الى قبول جميع الطلبة الحاصلين على شهادة الإعدادية، لاسيما إذا ما تابعنا الأعداد الأخرى.

ب) المقبولون في الكليات التقنية

ان اعداد الطلبة المقبولين في الكليات التقنية يوضح حداثة هذا النوع من الدراسة، فلم تكن هيئة التعليم التقني تضم سوى المعاهد الفنية التي سميت مع التوجه الجديد بالمعاهد التقنية، وكذلك يلاحظ ان المقبولين في هذه الكليات اعدادهم قليلة مقارنة مع الجامعات والكليات الأهلية.

وعلى الرغم من ذلك، فأن اعداد الطلبة قد ازدادت من (94) طالب وطالبة في العام الدراسي 1993-1994، الى (3198) طالب وطالبة في العام الدراسي 2003-2004.

ج) المقبولون في الكليات الأهلية

لقد استحدثت الكليات الأهلية في العام الدراسي 1990-1991، وقد مثلت الفرصة التي منحت للقطاع الخاص والجمعيات المهنية ولكن باشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويوجد في العراق (13) كلية أهلية جامعة، تضم اقساماً علمية وانسانية مختلفة، ويلزم الطالب الدارس فيها بدفع الرسوم الدراسية.

ان هذه الكليات شهدت هي الأخرى تزايداً في اعداد الطلبة المقبولين فيها من (3547) طالب وطالبة في العام 1993-1994، الى (8607) طالب وطالبة في العام 2003-2004.

جدول (2)

اعداد الطلبة المقبولين للاعوام (1993-1994/2003-2004)

الاعوام	الجامعات			الكليات التقنية			الكليات الاهلية			المجموع		
	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م
993-1994	16006	11019	27025	75	19	94	2287	1260	3547	18368	2298	0666
996-1997	19080	15676	34756	239	107	346	3263	1888	5151	22582	7671	0253
999-2000	17643	15753	33396	709	274	983	3264	1764	5028	21616	7791	9407
2001-2002	18830	17909	36739	1196	412	1608	3576	2154	5730	23602	0475	4077
2002-2003	20283	20286	40569	1691	801	2492	2958	1765	4723	24932	2852	7784
2003-2004	33560	29323	62883	2163	035	3198	6353	2254	8607	42076	2612	4688

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي: واقع الحال والرؤية المستقبلية، (بيانات غير منشورة)، 2004، (بلا صفحات).

2) الخريجون من الجامعات والكليات الأخرى

من الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي:-

أ) الخريجون من الجامعات:

على الرغم من ازدياد اعداد الخريجين من الجامعات العراقية من (21487) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي 1994/1993، الى (31128) ألف طالب وطالبة في العام 2003/2002، إلا ان اعداد الخريجين بين العامين المذكورين لم تشهد استقراراً، فقد تراوحت بين انخفاض وارتفاع، وقد شكلت نسب الخريجين من الجامعات (49.57%) و(56.86%) على التوالي من مجموع خريجي الجامعات والكليات الأخرى.

ب) الخريجون من الكليات التقنية

يلاحظ ان الدورة الأولى التي تخرجت من الكليات التقنية كانت في العام الدراسي 1997/1996، وذلك ما يشير الى حداثة التعليم التقني في العراق على مستوى (كليات)، الملاحظة الأخرى التي يمكن استنتاجها من الجدول المذكور هي انخفاض اعداد الطلبة المقبولين في هذه الكليات والمتخرجين منها، بدليل ان الذين كانوا قد تخرجوا في العام المذكور اعلاه (80) طالب وطالبة فقط بواقع (68) طالباً و(12) طالبة، تطور هذا العدد الى (853) طالب وطالبة في العام الدراسي 2003/2002، بواقع (601) طالب و(252) طالبة.

ج) الخريجون من الكليات الأهلية

لقد شهدت الكليات الأهلية تزايد اعداد خريجيها من (1098) طالب وطالبة الى (4252) طالب وطالبة للعامين الدراسيين المذكورين.

ولدى مقارنة أعداد الخريجين مع اعداد المقبولين في الجدولين (2) و(3)، حتماً سنلاحظ ان هناك فارقاً بين الاثنين، ومع ان هذا الفارق طبيعي، إلا انه من ناحية أخرى يدل على تسرب اعداد من الطلبة وتأخير آخرين في دراستهم، واذا ما نظرنا الى حالة كل طالب لكونه يمثل تكلفة تتحملها الدولة والعائلة العراقية، فبأمكاننا القول، ان هناك هدراً واضحاً في موارد المجتمع مادياً وعلمياً، واذا ما أضفنا الى ذلك، نوعية بعض المؤهلات العلمية للخريجين والتي تتسم بضعف تأهيلها علمياً، فعند ذاك يمكن القول بأهمية فرص التقدم والتطور التي يخسرها المجتمع، وانعكاسها سلبياً على تنمية القدرات البشرية واحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (3)

اعداد الطلبة الخريجين للاعوام (1993-1994/2002-2003)

الخريجون	الجامعات			الكليات التقنية			الكليات الاهلية			المجموع		
الاعوام	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م	ذ	أ	م
1993-1994	13442	8045	21487				570	528	1098	14012	8573	22585
1996-1997	11152	9185	20337	68	12	80	1304	728	2032	12524	9925	22449
1999-2000	16043	12883	28926	334	165	499	1787	1136	2923	2121	14184	16305
2001-2002	15035	13121	28156	503	206	709	2029	1242	3271	17567	14569	32136
2002-2003	16932	14196	31128	601	252	853	2984	1268	4252	20517	15716	36233

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي: واقع الحال والرؤية المستقبلية، (بيانات غير منشورة)، 2004، (بلا صفحات)

ثالثاً / واقع بطالة الخريجين وأسبابها

1) واقع بطالة الخريجين

لقد سعى الكثير من الطلبة للحصول على الشهادة الجامعية لكونها الضمان الاكيد للحصول على وظيفة حكومية، اذ ان هذه الشهادة بحد ذاتها كانت كافية لتخليص الخريجين من شرك البطالة، نظراً لما يوفره التعليم من فرصة جيدة للعمل، ولما يقدمه من حصيلة علمية ومشروعية تمنح الخريج حق العمل.

واذا كان عقد السبعينات من القرن الماضي قد مثل بيئة ملائمة لتوافر فرص العمل سواء أكان ذلك لحملة الشهادة أم غيرهم، فأن العقدين اللذان تلاه، لم يكونا كذلك، وحتى بداية العقد الجديد من الألفية الثالثة، بعد ان تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية والظروف الخارجية مع بعضها البعض الآخر لبلورة ظهور ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي، ومنها بطالة الخريجين.

ويمكن تحديد هذه العوامل والظروف على النحو الآتي:

أ. **الحروب:**- والتي مثلتها ثلاث حروب كارثية، عُرفت بحرب الخليج الاولى (1980-1988)، او الحرب العراقية-الايرانية، وحرب الخليج الثانية عام 1991، أو حرب الكويت، وحرب الخليج الثالثة عام 2003.

فالاولى، ونظراً لطول مدتها، آثر الكثير من طلبة الجامعات الى تمديد أو تأجيل دراستهم، او اختلاق الاعذار والأسباب لاحتساب سنة عدم رسوب، أو حتى تعمد الرسوب، طالما كان الخريجون يساقون مباشرة للمشاركة في الحرب، وحتى عندما انتهت كانت البطالة بانتظارهم، نتيجة عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم. ثم تبع ذلك حرب الخليج الثانية، والذي انقذ نفسه من الأولى، لم يستطع التخلص من تبعات الثانية.

أما الحرب الثالثة، فقد كانت اكثر وطأة في نتائجها، اذ انها فاقمت مشكلة البطالة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث وصلت في مرحلة ما بعد الحرب الى (80%)، بعد حل الجيش والغاء وزارة الاعلام وبعض الدوائر الآخرى، وفقدان الأمن وعدم الاستقرار السياسي.

ب. **الحصار الاقتصادي:**- الذي فرض ضمن نظام العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قرار مجلس الأمن (661) في 1990/8/6، وأدى الى عزل العراق عن العالم الخارجي، وتوقف عجلة الانتاج ومنع الاستيراد والتصدير، وشل حركة الاقتصاد العراقي وتعرضه الى ازمة كبيرة ظلت تتفاقم مع مرور الوقت، ووقف عائقاً أمام أي فرصة للنهوض الاقتصادي.

ج. **السياسيات الحكومية:**- التي كانت تميل نحو التصنيع العسكري وزيادة الانفاق العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية، والتي ترافقت مع الحروب والحصار، لاسيما ما بعد عام 1995، حيث استهدفت تقليص أو تخفيض الانفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة وعدم منح زيادات في الرواتب والاجور.

علاوة على ذلك، كان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جزئياً، على الرغم من الدعوات المتوجه لدعم هذا القطاع، اذ ان ارتفاع نسبة الضرائب والرسوم والغاء الاعفاءات، أدت لأن تكون مساهمته في خلق فرص العمل ضئيلة جداً، كما ان ركود الاقتصاد الوطني قد أثر تأثيراً كبيراً في هذا الجانب، في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة الى فرص العمل بسبب زيادة حجم السكان في

سن العمل، التي كانت تنمو بوتائر أعلى من النمو السكاني، حيث بلغ معدل نمو القوى العاملة (3.1%-3,3%) سنوياً، في حين بلغ معدل النمو السكاني (2.9%)[13]، مع ان القطاع العام لم يكن يشغل إلا (15%) من قوة العمل الفعلية، وهذه النسبة تمثل (7%) من مجموع السكان في سن العمل، لذا فأن حجم التشغيل في القطاع العام لا يشكل نسبة مؤثرة في حجم الدخل المتحقق[14].

لقد تناقضت كثيراً تقديرات البطالة في العراق بعد عام 2003، وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة البطالة (3.9%) في عام 1987[15]، فان الظروف الجديدة قد خلقت واقعاً مختلفاً تماماً، بعد تفاقم ظاهرة البطالة ووصولها بعد الحرب مباشرة الى (80%)، ثم قدرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) باكثر من (40%)، بينما قدرتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بـ (53%).

من المؤسف ان لا توجد تقديرات حول بطالة الخريجيين بشكل منفصل، بل ترد تقديرات ضمن بطالة المتعلمين والشباب بشكل عام والتي وصلت في العراق الى (90%)[16]، وهذا يعبر عن حالة عدم التوافق بين المكتسبات من المهارات النوعية وبناء المعرفة واحتياجات السوق، نتيجة تركيز النظام التعليمي في العراق على الكم بدرجة اكبر من اهتمامه بنوعية التعليم، وهو ما اثر سلباً على الانتاجية وخفض من كفاءة القوى العاملة في القطاع العام.

ومع عدم توافر تلك التقديرات، يمكن القول ان هذه المشكلة قد تفاقمت بعد عام 2003 (أي بعد الحرب)، بعد اعتماد سياسة عدم التوظيف، والتأكيد فقط على عودة المفصولين السياسيين الى وظائفهم، وتفشي الفساد الاداري ومظاهره (الرشوة، الواسطة، تأثير العلاقات الشخصية،...الخ).

واذا افترضنا جدلاً ان (5%) من خريجي العام الدراسي 2003/2002، قد جرى توظيفهم فعلاً -مع ان هذا الافتراض قد يكون متفاءلاً-، فأن هذا يعني ان (35431) خريج هم عاطلون عن العمل، واذا اخذنا بعين الاعتبار الاعوام التي ذكرها الجدول (3)، وتم احتساب معدل خريجيها، فأن ما لا يقل عن (24000) خريج يدخلون سوق العمل سنوياً، هذا بغض النظر عن خريجي المعاهد المختلفة في العراق، ويمكن من ذلك معرفة كيفية اعداد الخريجين العاطلين عن العمل وتفاقم مشكلة البطالة.

لقد أشارت تقديرات منظمة العمل العربية، الى ان فرصة العمل الواحدة تكلف (20) الف دولار، والسؤال الذي يطرح نفسه، كم ستكلف فرص العمل التي يجب توافرها لجميع الخريجين العاطلين عن العمل ؟ وما تكاليف فرص التنمية الضائعة التي سيتحملها الاقتصاد العراقي ؟ وما تأثير ذلك اقتصادياً أو علمياً على المجتمع والاقتصاد؟

لقد اشار الباحث فارس كمال نظمي في بحثه (سيكولوجية البطالة: المظهر الآخر لعنف الاستبداد والحروب)[17] الى جزء مهم من هذه المشكلة، مؤكداً ان صاحب الشهادة الاكاديمية المعطل قسرياً عن العمل، هو عقل قطع نسله الفكري وعطلت نزعته الاجتماعية للتفتح، وقد عرض نتائج مسح معلوماتي عن حاملي شهادات اكاديمية عاطلين عن العمل في العراق، تبين منه ان اكثر من (70%) منهم يشعرون بالاكتئاب والعجز والاغتراب والنفور عن الوطن.

2) أسباب بطالة الخريجين

يمكن القول، ان العوامل والظروف التي ذكرت سابقاً، قد مثلت البيئة الحقيقية لخلق أسباب عديدة لبطالة الخريجين، والتي يمكن اجمالها على النحو الآتي:-

أ. تخلي الدولة (الحكومة) عن اعتماد سياستها السابقة في توظيف الخريجين، بعد أن كانت توظف الكثير منهم باسلوب التعيين المركزي وحسب حاجة مؤسساتها المختلفة، أو انها كانت توفر هذه الفرص أمام من يريد منهم التعيين.

ب. عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين أو خلق فرص العمل الملائمة التي تتناسب وتخصصاتهم العلمية.

ج. عزوف الشباب عن التعليم المهني أو التقني، ورغبتهم في التعليم التقليدي للتخصص في الجوانب الانسانية، وتخرجهم في كليات التربية والأداب...الخ، مما يظهر تضخم اعدادهم في هذه التخصصات وقلتهم في جوانب آخرى منها.

د. وجود ضعف في خطة القبول المركزي، مما يؤدي الى عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل أو خطط التنمية المعتمدة من قبل الدولة.

هـ. شيوع بعض العادات والتقاليد بين الناس، تنصرف الى التركيز على أهمية التدريس مثلاً واعتباره مهنة محترمة في المجتمع، لاسيما بالنسبة للاناث، وهذا يعني ان العائلة العراقية تمارس ضغوطاً على ابنائها للتأثير في توجهاتهم العلمية.

و. شيوع الأمية المهنية أو الميدانية[18]، التي يعاني منها عدد كبير من الخريجين، والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة لاسباب عدة، مهنا: اهمال أو كسل الطالب، عدم قناعته باختصاصه أو بجدوى ما تعلمه، ضعف في هضم المناهج التعليمية أما لصعوبتها أو لكونها روتينية وتقليدية أو عدم رغبته بدراستها[19].

ز. وقد تكون فرص العمل متوافرة، ولكن الخريجون يرفضونها، لاعتقادهم بعدم ملائمتها لهم، سواء من حيث الاختصاص، أو من حيث مكانتهم الاعتيادية في المجتمع.

ح. عدم الرغبة في التعيين، جراء ارتفاع معدلات التضخم وتآكل الاجور والدخول الحقيقية، مما يجعلها لا تلبي الحاجات الأساسية للموظف وعائلته.

ط. توقف معظم المشاريع والمصانع عن الانتاج، سواء أكان هذا في القطاع العام أو الخاص، نظراً لسوء الحالة الأمنية، وعدم توافر الطاقة الكهربائية بانتظام، هذا علاوة على توقف التعيين (التوظيف) المرتبط بمجمل الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، وعدم توافر التخصيصات المالية الكافية لخلق فرص العمل الجديدة.

رابعاً / الاثار الاقتصادية والاجتماعية

تترتب على بطالة الخريجين ، العديد من الاثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية وقد يصل تأثيرها من الخطورة بمكان، بحيث انها يمكن ان تهدد مسيرة التنمية، أو تعرقل جهودها، ومن ابرز هذه الاثار ما يأتي:-

1. يُعد الانفاق على تعليم هؤلاء الخريجين استثماراً رأسمالياً، سواء أكان عدا الانفاق من قبل العائلة ام الدولة، ومن المفروض ان يعود النفع من وراء تخرجهم وحصولهم على الشهادة الى كلا الطرفين، وبالتالي فان عدم استثمار مؤهلاتهم العلمية يعني هدراً سافراً لاموال وموارد المجتمع.
2. هجرة الكثير من الكفاءات العلمية للبحث عن فرص العمل الملائمة في دول أخرى، وهذا يعني، ان عبء تعليم وتأهيل مدخلات التعليم قد تحمله العراق، بينما فوائد مخرجاته تكون من نصيب تلك الدول، أي انها استلمت خبرات ومؤهلات جاهزة واستثمرتها في تنفيذ خططها التنموية وبناء اقتصاداتها الوطنية.

3. مع مرور الوقت، وفي ظل شيوع البطالة وارتفاع معدلاتها، سيتولد شعور بعدم الرغبة في التعليم وانه قد يكون سبباً للبطالة، مما يؤدي الى تسرب الطلبة وتخليهم عن الدراسة، فيقل بذلك اعتبار التعليم وأهميته وكذلك الشهادة وأصحابها.
4. يترتب على ذلك، تفشي الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية المدانة في المجتمع، حيث ستكثر اعمال السرقة والجريمة ويكثر تعاطي المخدرات وتحدث الانحرافات التي قد تؤدي الى التوترات الاجتماعية ومن ثم السياسية.
5. كما ان العاطلين من الخريجين سيشعرون ان دولتهم ومؤسساتهم غير جادة في توظيفهم والاستفادة من مؤهلاتهم والمحافظة على كرامتهم، فتضعف عند ذاك روح المواطنة لديهم ويزداد شعورهم بعدم الانتماء الوطني.
6. تعتبر البطالة المصدر الرئيس لمشكلة الفقر وزيادة عدد الفقراء، وقد ازدادت النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على الحد الادنى لاستهلاك الطاقة الغذائية من (7%) في الفترة 1990–1992، الى (27%) للفترة 1998–2000، كما أظهرت دراسة لبرنامج الغذاء العالمي ان (45–55%) من سكان العراق يمكن وضعهم عند خط الفقر نهاية عام 2003، غالبيتهم من الفئات المبعدة من العملية الانتاجية[20].
7. ان عدم الاستفادة من مؤهلات الخريجين وعدم اتاحة الفرصة امامهم للحصول على الدخل المناسب سيترك آثاراً سلبية على انتعاش السوق المحلية مما يحد من فرص انعاش الاقتصاد الوطني وانخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تهدر الطاقات الانتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل، لاسيما وقد اشارت تقديرات منظمة العمل العربية الى ان زيادة معدل البطالة بنسبة (1%) سنوياً ستؤدي الى خسارة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (2.5%)[21].
8. ان زيادة معدل البطالة يؤدي الى ارتفاع عبء الاعالة في العائلة العراقية، حيث يتحمل رب الاسرة اعالة أفراد اسرته من صغار السن وكباره، علاوة على اعالة من هم في سن العمل ويعانون من البطالة.

خامساً / معالجات مقترحة للحد من بطالة الخريجين

1. تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكونها من المشاريع كثيفة العمل، حيث يمكن ان يساهم المشروع الواحد بخلق فرص العمل التي تتراوح بين (1–5) أو (5–15) فرصة وحسب نوع المشروع وحجمه، وتشجيع دعم هذه المشاريع من قبل مؤسسات الدولة أو شركات القطاع الخاص.
2. العمل على تحديث المناهج التعليمية، وجعلها مواكبة للتطورات العلمية المستجدة، بما يضمن تأهيل الخريجين من الناحيتين العلمية والعملية.
3. استحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة مثل التعليم العالي والبحث العلمي والتخطيط والتعاون الانمائي ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية، لخلق فرص العمل التي تتناسب ومؤهلات الخريجين سواء أكان ذلك في مؤسسات القطاع العام أم الخاص.
4. موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وبما يؤدي الى تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تنمية القدرات البشرية لدعم التنمية البشرية المستدامة من خلال اعادة النظر بخطة القبول المركزي.
5. اعادة النظر بسلم الرواتب والاجور الحقيقية بين آونة وآخرى بما يشجع على التوظيف، وامكانية تلبية لمتطلبات الاساسية للعائلة العراقية.
6. الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويدعم خطط التنمية ويلبي حاجة سوق العمل.
7. تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم من خلال محاربة الممارسات الادارية البيروقراطية وتوزيع الموارد المالية بتنسيق أفضل بما يخدم الانفاق على التعليم والاستثمار فيه اكثر من الانفاق على الجوانب الادارية.
8. العمل الجاد لتحسين المناخ الاستثماري وخلق بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية للاستثمار في مشاريع اعمار العراق وغيرها من أجل خلق فرص العمل للخريجين وحسب تخصصاتهم.
9. دعم القطاع الخاص، والاهتمام بالتشريعات التي تلزم هذا القطاع بالضمانات الاجتماعية والمادية تجاه العاملين فيه، وذلك من أجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني.
10. ادماج الكفاءات الجامعية في كل المشاريع التنموية[22].

المصادر والهوامش

1. د. خزعل الجاسم، الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الزراعية، مجلة الاقتصاد، العدد (11)، 1971، ص(2).
2. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص(22).
3. المصدر السابق، ص(24).
4. د. عمر التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع العربي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1985، ص ص(169-172).
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ص(133).
6. براجينا وآخرون، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1974، ص(427).
7. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك، 1998، ص(14).
8. فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص(180).
9. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقريرالتنمية البشرية لعام 1997،نيويورك،ص ص(55-56).
10. اسكوا، الاستجابة للعولمة: سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة، نيويورك، 2003، ص(22).
11. المصدر السابق، ص(29).
12. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي: واقع الحال والرؤية المستقبلية، بيانات غير منشورة، بغداد، 2004، بلا صفحات.
13. باسل جودت الحسيني، السياسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسيات الاجتماعية، في (العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص(218).
14. المصدر السابق، ص(219) .